الحقوق الاقتصادية والعدالة الاقتصادية عند الامام علي (عليه السلام) في عهده لمالك الاشتر

Economic Rights And Economic Justice According To Imam Ali (Peace Be Upon Him) In His Covenant To Malik Al-Ashtar

ا. م. د. حسين أحمد السرحان [١]

Assist.Prof. Hussein Ahmed Al-Sarhan (PhD)

ا. م. ميثاق مناحي العيسى [٢]

Assist. Prof. Methaq Munahi Al-Eisa

م. حسين باسم عبد الأمير [٣]

Lect. Hussein Bassem Abdel Amir

الخُلاصة

الحقوق الاقتصادية واحدة من حقوق الانسان الاساسية. والى جانب العدالة الاقتصادية، شغلت الحقوق الاقتصادية حيزا كبيرا في الادبيات الاقتصادية ولدى المتخصصين والمتابعين في العقود الاخيرة لعدة عوامل منها اقتصادية بهدف تحقيق المساواة وتأكيد حماية الحقوق الاقتصادية لجميع فئات السكان، زيادة

١- جامعة كربلاء – مركز الدراسات الاستراتيجية

٢ - جامعة كربلاء – مركز الدراسات الاستراتيجية

٣ - جامعة كربلاء – مركز الدراسات الاستراتيجية

على العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية. اذ كثير من حالات عدم الاستقرار كانت محركاتها الاساسية اقتصادية تتعلق بانعدام امكانية الافراد في الوصول الى حقوقهم الاقتصادية.

هذه الحقوق كانت محط اهتمام الامام علي عليه السلام مثل حق العمل المنتج واحترام العمال وحق توفير فرص العمل وحق الاجور العادلة وحق الملكية وغيرها، وهي تقود الى تحقيق العدالة الاقتصادية. والمبادئ التي اوردها الامام علي عليه السلام في نهج البلاغة والاحاديث لا تعكس فقط فكره فحسب، بل تمثل المبادئ الإسلامية الأساسية على النحو المنصوص عليه في القرآن الكريم والسُنة النبوية. ينطلق البحث من فرضية مفادها: (ان المبادئ الاقتصادية عند الامام علي عليه السلام حول الحقوق الاقتصادية جُسدت في عهده لمالك الاشتر بما يضمن تحقيق العدالة الاقتصادية).

سيتم التركيز على عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر وايضاح متضمناته الاقتصادية بما يتفق مع هدف البحث عبر مبحثين: الاول خصص لتوضيح مفاهيم الحقوق الاقتصادية والعدالة الاقتصادية. والثاني، يتناول الحقوق الاقتصادية عند الامام علي عليه السلام، وبالخصوص في عهده لمالك الاشتر، فضلا عن مقدمة وخاتمة.

الكلمات المفتاحية: الحقوق الاقتصادية، العدالة الاقتصادية، عهد الامام علي عليه السلام

Abstract

Economic rights are one of the basic human rights. In addition to economic justice, economic rights have occupied a large space in the economic literature and among specialists and observers in recent decades for several factors, including economic ones, with the aim of achieving equality and ensuring the protection of economic rights for all groups of the population, in addition to political, social and cultural factors. Many cases of instability had economic causes related to the inability of individuals to access their economic rights.

These rights were fundamental to Imam Ali (peace be upon him), such as the right to productive work, respect for workers, the right to provide job opportunities, the right to fair wages, the right to property, and others, and they lead to achieving economic justice. The principles mentioned by Imam Ali (pbuh) in Nahj al-Balaghah and the narrations not only reflect his thought, but also represent the basic Islamic principles as enshrined in the Holy Qur'an and the statements of the Prophet. The hypothesis of the research is: (The economic principles of Imam Ali (PBUH) regarding economic rights were embodied during his covenant to Malik Al-Ashtar to ensure the achievement of economic justice(.

The focus will be on the covenant of Imam Ali (PBUH) of Malik Al-Ashtar and the clarification of its economic implications in line with the objective of the research through two sections: the first is devoted to clarifying the concepts of economic rights and economic justice. The second deals with the economic rights of Imam Ali (Peace be upon him), especially during his reign to Malik Al-Ashtar, in addition to an introduction and a conclusion.

Keywords: Economic rights, economic justice, the era of Imam Ali (peace be upon him)

المقدمة

حقوق الانسان تميزت في الاسلام عن غيرها من المواثيق واللوائح الدولية والمحلية بفعل شموليتها، وتركيزها على اهم عنصر في الخلق الا وهو الانسان محور الوجود. والحقوق الاقتصادية للإنسان هي الابرز التي تضمنتها المنظومة الدينية الاسلامية ومن ثم الفكر الاقتصادي الاسلامي. ولذلك تشكلت مفاهيم كثير من المصطلحات الاقتصادية على وفق مدى فائدتها للإنسان وانتفاعه منها كما في حقوق الملكية والمساواة الاقتصادية والاجور العادلة وانصاف الطبقة العاملة. وجرى تجسيد تلك الحقوق في آيات قرآنية كريمة واحاديث نبوية واحاديث وتوصيات لآل بيت النبي الاكرم عليهم الصلاة اجمعين.

الامام علي بن ابي طالب عليه السلام كان مهتما ومؤكدا في خطبه ورسائله ووصاياه للائمة من وِلدِه عليهم السلام واصحابه الكرام على الحقوق الاقتصادية للعباد، مذكرا ومؤكدا على ما جاء به القرآن الكريم واحاديث النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم وفق مبادئ المساواة الاقتصادية والعدالة والانصاف في التخصيص والتوزيع في جميع الاجراءات الاقتصادية ومنها الحقوق الاقتصادية كالملكية والمساواة والاجور العادلة وغيرها. وجرى ترجمة ذلك في خطبه ورسائله عليه السلام ومنها عهده لمالك بن الحارث النخعي المشهور بالأشتر المتوفى سنة (٦٥٧ ميلادية – ٣٧ هـ). وكل ما ورد عنه عليه السلام في تلك الخطب والرسائل والاحاديث تؤكد الايمان بأهمية وحتمية تحقيق ما يطلق عليه بالوقت الحاضر بالعدالة الاجتماعية التي برز الاهتمام فيها في العقود الاخيرة والتي تتضمن العدالة الاقتصادية التي بدء الاهتمام بها خلال السنوات الاخيرة.

فرضية البحث

البحث يهدف الى التحقق من فرضية مفادها: ان ما اكد عليه الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام من حقوق اقتصادية كحق الملكية، والمساواة الاقتصادية، والانصاف والعدالة في الاجور، وفي تحصيل الخراج واستثماره بما يحقق عمارة الارض في عهده لمالك الاشتر تعكس مبادئه الاقتصادية المستوحاة من الشريعة الاسلامية، وتصب بشكل مباشر او غير مباشر في تحقيق العدالة الاقتصادية التي جرى الاهتمام بها في العقود الاخيرة في تقارير الامم المتحدة والمنظمات الدولية.

اشكالية البحث

مفهوم العدالة الاقتصادية التي تشتمل على الحقوق الاقتصادية للإنسان التي اكد عليها الدين الاسلامي الحنيف في القرآن الكريم ومن ثم الاحاديث النبوية وخطب واحاديث آل بيت النبي (عليهم الصلاة والسلام اجمعين)، لم يكن مفهوما مطروحا اصطلاحا، بل كان المشهور هو تحقيق العدالة بين المسلمين في البلاد الاسلامية.

هيكلية البحث

اشتمل البحث على مبحثين فضلا عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات. خصص الاول لبيان مفهوم العدالة الاقتصادية والحقوق الاقتصادية ليجري استيعابها تمهيدا لإبراز تلك العناصر والمبادئ في الدين الاسلامي والتي اكد عليها الامام علي عليه السلام في احاديثه وخطبه ورسائله. فيما خصص الثاني لبيان الحقوق الاقتصادية للإنسان في الدين الاسلامي وفي فكر الامام علي عليه السلام وعهده لمالك الاشتر

المبحث الاول : ماهية العدالة الاقتصادية

بداية لا يوجد تعريف شامل للعدالة الاقتصادية، فكثير من المضامين في مفهوم العدالة الاقتصادية تنطلق من تجارب اجرائية او خطط تضعها بعض الدول للوصول الى اهدافها في تحقيق الرخاء الاقتصادي عبر العمل على ضمان وجود سياسات تستهدف تحقيق العدالة في الاجراءات والسياسات الاقتصادية وصولا الى تحقيق قدرة الافراد على توفير المتطلبات الاقتصادية وبما ينعكس ايجابا على قدرتهم على الانفاق ومن ثم تعزيز الطلب الكلي.

المطلب الاول: مفهوم العدالة الاقتصادية

للوصول الى تعريف يخدم هدف البحث، والمحاولة على جمع مضامين العدالة الاقتصادية، وجدت الضرورة الى اهمية الوصول الى ماهية العدالة ومن ثم استعراض اهم مدارس الفكر الاقتصادي والمفكرين الاقتصاديين وكيف نظروا لمعنى العدالة في الاقتصاد للوصول الى فهم اعمق حول العدالة الاقتصادية، وكذلك استعراض مبادئها.

وردت العدالة بمعنى الاستقامة. [٤] وذهب المعجم الفلسفي الى ان العدالة ليست جزء من الفضيلة بل هي الفضيلة كلها وجوهرها الاعتدال والتوازن والامتناع عن القبيح والبعد عن الاخلال بالواجب، واجتماعيا يدل على احترام حقوق الآخرين واعطاء كل ذي حق حقه. [٥] وأشار القرآن الكريم الى معنى العدالة الالهة المطلقة ودعا العباد الى تحقيق العدالة وفق نظام يحقق التكافؤ والتعادل لتتحقق العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية، فالأنسان مأمور من الله تعالى بأن يحقق العدالة بمعنى حق الانسان على الانسان وتنظيم العلاقة بين بني الانسان. وخاطب الله تعالى نبيه الاكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) بالقول: ﴿وَقُلْ آمَنتُ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِن كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمُ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ﴾. [٦]

---

٤ – السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣، ص١٢١.

٥ – جميل صليبيا ، المعجم الفلسفي ج٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢، ص٥٩.

٦ – القرآن الكريم، سورة الشورى، الآية ١٥.

كما اشغل مفهوم العدالة حيزا كبيراً ومتميزاً من بين موضوعات الفلسفة السياسية المعاصرة على الاقل منذ عام ١٩٧١. وظهر المفهوم في نظريات عدة لدى المشتغلين في حقول الفلسفة السياسية امثال جون رولز John Rawls في كتابه نظرية العدالة A Theory of Justice الصادر عام ١٩٧١. اذ يجادل رولز : " ان من الممكن للعدالة، في ظل ظروف اجتماعية معينة، ان تكون جزءا من خير البشر، ولابد لها ان تكون كذلك بالفعل، اذا كان اي مشروع اجتماعي عادل قابلاً للتطبيق العملي.[٧]

في المجتمعات القديمة القائمة على الاكتفاء الذاتي، كان هناك شعور "بسعر الصرف الصحيح". طالما أن هذه المجتمعات تتداول فيما بينها، ظلت أسعار الصرف هذه ثابتة الى حد ما، ولكن عند التداول في العملات الأجنبية – على سبيل المثال السلع الأوروبية – لم تكن هناك "أسعار صرف مناسبة" وفقًا للتقاليد، مما أدى الى الفوضى. هنا، شكلت أسعار الصرف التقليدية نقطة مرجعية للعدالة الاجتماعية والأخلاق. ولعبت الدولة (في شكل الملك الإله القبلي) دورًا مهمًا في تطوير العدالة والقانون والحرية كقيم مؤسسية. وفي الأصل، كان يُنظر إلى التجارة والمقايضة على أنها مربحة ومعادية للمجتمع وتهدد تماسكه. وعمل الملك الإلهي باعتباره "منبع العدالة" وقادرًا على إزالة الحظر القبلي على المعاملات من خلال القضاء على الكسب، وما يترتب عليه من آثار تخريبية.[٨] وفي العصور الحديثة المبكرة، عد مارتن لوثر، "الخطيئة" هي مرادف لكلمة "العدالة". واستنكر الربا لأنه مسؤول عن ارتفاع الأسعار والمجاعات، ولم يوافق على الاحتكارات لأنها تفرّط في الأسعار. ويجب أن تحدد السلطات الأسعار، ولكن بما أنه كان يعتقد أن هذا غير واقعي، فقد قبل أسعار السوق باعتبارها ثاني أفضل الحلول. وعلى الرغم من أنه لا يوافق بشكل عام على مبدأ أباء الكنيسة(الاساس الاخلاقي)، فيما يتعلق بمسألة السعر العادل، لم ينأى بنفسه كثيرًا عنهم ولم يطور نظامًا مفصلاً للأخلاق في الاقتصاد بمفرده.[٩]

تربط اغلب الكتابات بين العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية ويتم التعامل مع الاخيرة على انها جانب من جوانب العدالة الاجتماعية، وتبرير ذلك ان التمييز بين العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية غير مرضٍ فكرياً، لأنه يعمل على إضفاء الشرعية على فصل المجالين الاقتصادي والاجتماعي عن بعضهما. ويمكن أن يحد هذا الاتجاه بشكل خطير من إمكانية النهوض بالعدالة، لا سيما داخل المنظمات او

٧ – صموئيل فريمان (تحرير)، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجاً، ترجمة : فاضل جكتر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت ، ٢٠١٥، ص ٣٤٢. وينظر ايضا : د. علي عبود المحمداوي، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، دار ومكتبة عدنان (بغداد) واخرون ، ط ١ ، ٢٠١٥، ص ص ٢٠٦– ٢٠٩.

8 - Matthias Lenning, The concept of justice in the history of economic thought, University of Frankfurt, Germany, 2011, P.3. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1855801#

9 Ibid, p. 16.

المؤسسات التي تمارس وظيفة معيارية فيما يتعلق بمسائل التنمية، وأن الاعتراف بضرورة النظر الى العدالة الاقتصادية كعنصر من عناصر العدالة الاجتماعية هو للدفاع عن منظور اجتماعي للشؤون الإنسانية. والعدالة الاقتصادية هي واحدة من بين العديد من الأبعاد المترابطة للحياة في المجتمع. ولذلك لا يجب فصل جوانب التوزيع وإعادة التوزيع للعدالة أو اعتبارها متضادة. وهذا ما يلاحظ في عدد من تقارير الامم المتحدة التي تشير الى تعريف العدالة الاقتصادية بأنها وجود فرص للعمل الهادف والتوظيف وتوزيع مكافآت عادلة للأنشطة الإنتاجية للأفراد.(١٠)

يرى اخرون ان العدالة الاقتصادية مفهوم أضيق يشير الى مستوى المعيشة الذي يجب أن يكون عادلاً بشكل مثالي. وفي اطارها يجب أن يتمتع جميع الأشخاص بفرص عمل هادف ودخل يوفر لهم الغذاء الكافي والمأوى ومستوىً معيشيًا يضمن صحة جيدة. في حين أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية هي مصطلح عام يتعلق بالمجتمع بشكل عام.(١١)

في حين هناك تعريف للعدالة الاقتصادية على انها أحد مكونات العدالة الاجتماعية واقتصاديات الرفاهية. وإنها مجموعة من المبادئ الأخلاقية والمعنوية لبناء المؤسسات الاقتصادية ، حيث الهدف النهائي هو خلق فرصة لكل شخص لتأسيس أساس مادي كافٍ ليحيا على أساسه حياة كريمة ومنتجة وخلاقة.(١٢)

من كل ما سبق، يمكن القول ان العدالة الاقتصادية اشغلت حيزا لدى الاقتصاديين خلال تطور الافكار الاقتصادية في المدارس الاقتصادية المختلفة، وجرى تناولها في اطار اعم وهو العدالة في الاقتصاد. كما شغلت المتخصصين في مفاهيم الاقتصاد الحديث وعلم الاجتماع الذين اهتموا بالعدالة الاجتماعية كإطار عام يتضمن عدالة التوزيع وتكافؤ الفرص بشكل اساس. وهنا تتضح سطوة المعايير الاخلاقية على المفهوم والتي بدورها ترشد الى تصميم المؤسسات الاقتصادية لتلبي العدالة الاقتصادية التي تمس الافراد والنظام الاجتماعي.

كذلك تم ربط مفهوم العدالة الاقتصادية بالجانب الصحي للأفراد عبر تركيزها على النظرة الاوسع للصحة. لذا تم تعريفها على أنها "مجموعة من المبادئ الأخلاقية لبناء المؤسسات الاقتصادية ، والهدف النهائي منها هو خلق فرصة لكل شخص لإنشاء أساس مادي كافٍ يمكن على أساسه التمتع بحياة كريمة ومنتجة وخلاقة تتجاوز الاقتصاد ". لذلك ، تركز حجة العدالة الاقتصادية على الحاجة الى ضمان وصول

10 - United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World: The role of the United Nations, New York, 2006, P.14.

11 - Colleen Lundy Katherine van wormer, Op. Cit. p. 4-5.

12 - Adam Hayes Economic Justice, Investopedia , 2020, https://www.investopedia.com/terms/e/economic-justice.asp

كل فرد الى الموارد المادية التي تخلق الفرص، من أجل عيش حياة غير مثقلة بالاهتمامات الاقتصادية الملحة. وبالتحديد، فان هذا يشير الى النظرة الأوسع للصحة التي أعربت عنها منظمة الصحة العالمية: "حالة من الرفاهية الجسدية والعقلية والاجتماعية الكاملة وليس مجرد غياب المرض أو العجز". في كلتا الحالتين، يطمح السعي وراء العدالة الصحية والاقتصادية الى شيء أكبر من مجرد الرفاهية الجسدية أو الملاءة المالية. الهدف بالأحرى، هو تشكيل الشروط الأساسية – أي دخول أعلى ، أو التحرر من الأمراض التي يمكن الوقاية منها – التي تسمح للناس بأن يعيشوا حياة مُرضية ومستدامة خالية من المخاوف بشأن تلبية الاحتياجات الأساسية، أو الوقوع في حالة صحية سيئة.[١٣]

عليه، يمكن القول ان العدالة الاقتصادية تهدف الى ايجاد المؤسسات الاقتصادية والاطر التشريعية والتنظيمية التي يحصل كل فرد من خلالها على حرياته الكاملة في شؤونه الاقتصادية. وكيف يكسب غذاءه، ويبرم عقودًا، ويتبادل السلع والخدمات مع الآخرين، وينتج بطريقة أخرى أساسًا ماديًا مستقلاً لقوته الاقتصادية.

المطلب الثاني: عناصر العدالة الاقتصادية

تستوحى عناصر العدالة الاقتصادية من المبادئ السالف ذكرها. ويمكن أن يشمل تحقيق العدالة الاقتصادية معالجة الفجوات في الأجور وأوجه القصور الأخرى في مكاسب الأفراد. على سبيل المثال، قد يكون هناك أفراد من القوى العاملة يعملون في وظائف لا يستفاد استفادة كاملة من مهاراتهم منها. ويؤدي هذا عادةً الى حصول العمال على أجور لا تعكس إمكاناتهم وقدراتهم المهنية. ونتيجة لذلك، فأنهم لا يكسبون أعلى دخل يمكنهم تحقيقه. ومثل هذه الخسارة في الأجور المحتملة تخلق عدم كفاءة في الاقتصاد لأن هؤلاء العمال لن يكون لديهم الدخل للمشاركة الى أقصى حد في الاقتصاد. إذا وصل عدم الكفاءة هذا الى حجم كبير – حيث لا تشتري أجزاء كبيرة من السكان السلع والخدمات التي ربما أنفقوا عليها أرباحهم – فقد يؤدي ذلك الى إبطاء الاقتصاد.

لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الاقتصادية للمجتمع. وتتطلب العدالة الأساسية ضمان حد أدنى للناس من المشاركة في الاقتصاد. ومن الخطأ استبعاد شخص أو مجموعة بشكل غير عادل أو عدم القدرة على المشاركة أو المساهمة في الاقتصاد. على سبيل المثال، الأشخاص القادرين والراغبين، ولكن لا يمكنهم الحصول على وظيفة، يُحرمون من المشاركة التي تعد حيوية للغاية في التنمية البشرية. لأنه من خلال التوظيف، يلبي معظم الأفراد والأسر احتياجاتهم المادية، ويمارسون مواهبهم، وتتاح لهم الفرصة للمساهمة في المجتمع

13 - Sandro Galea, On economic Justice, Boston University School of Public Health, 2017. https://www.bu.edu/sph/news/articles/2017/on-economic-justice/

الأكبر. هذه المشاركة لها أهمية خاصة لأنها وسيلة تنظم من خلالها الفئات المختلفة الى المضي قدمًا في النشاطات الاقتصادية.(١٤)

وعناصر العدالة الاقتصادية ينظر لها في كثير من الاحيان على انها اساليب لتحقيق العدالة الاقتصادية. وهي بذات الوقت تقود الى تعزيز النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية. ويمكن ايجاز اهم تلك العناصر بالآتي:

١- المساواة في الدخل وعدالة الاجور والمكتسبات: يركز الاقتصاديون بشكل متزايد على الروابط بين تزايد عدم المساواة وهشاشة النمو. وهي علاقة بين عدم المساواة والرافعة المالية والدورة المالية ، التي زرعت بذور الأزمات المالية ؛ ودور عوامل الاقتصاد السياسي (خاصة تأثير الأغنياء) في السماح للفائض المالي بالتضخم قبل الأزمة. في عمل سابق، قام فريق من صندوق النقد الدولي بتوثيق علاقة متعددة العقود عبر البلدان بين عدم المساواة وهشاشة النمو الاقتصادي. اعتمد عمل الفريق على الإجماع المؤقت في الأدبيات على أن عدم المساواة يمكن أن يقوض التقدم في الصحة والتعليم ، ويسبب عدم استقرار سياسي واقتصادي وبالتالي يحد من الاستثمار، ويقوض الإجماع الاجتماعي المطلوب للتكيف في مواجهة الصدمات، وبالتالي فأنه يميل الى تقليل وتيرة النمو وقوة تحمله.(١٥)

٢- تكافؤ الفرص في العمل (تعزيز التنوع): وتشير الى فرص العمل المتكافئة، المعروفة أكثر باسم تكافؤ فرص العمل. الغرض من تكافؤ فرص العمل هو "تكافؤ الفرص" وحماية الأشخاص من التعرض للتمييز والتحيز على أساس الخصائص التي لا تتعلق بمدى أهلية الافراد للوظيفة. وتساعد فرص العمل المتكافئة على تقليل الحواجز المحتملة التي قد تمنع مجموعات معينة من الأشخاص من الدخول و / أو التقدم الى مكان العمل ما، وهي عنصر أساس لازدهار التنوع. وتشمل فرص العمل المتكافئة جميع السياسات والتي تهدف الى القضاء على التمييز في عالم العمل، وتنفيذ تلك السياسات. (١٦)

٣- الإصلاح الجوهري للنظام الضريبي : يُقصد به جعل النظام الضريبي أكثر عدلاً وذكاءً وبساطة، ليكون جزءاً من تدابير جديدة لتوزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، عبر ما يسمى بضرائب أفضل.

14 - United States Catholic Bishops, Economic Justice for All: Pastoral Letter on Catholic Social Teaching and the U.S. Economy, Washington, D.C, 1997, P4.

15- Jonathan D. Ostry, Andrew Berg, Charalambos G. Tsangarides, Redistribution, Inequality, and Growth, IMF, April 2014, P. 4 - 15. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf

16 - Guideline on Equal Employment Opportunity in Indonesia, Ministry of Manpower and Transmigration, Republic of Indonesia, 1 edition, ILO Jakarta Office, 2005, P. 11.

٤- مقاربات جديدة للإسكان وتوسيع ملكية الشركات.

فضلا عن ذلك، تختلف اولويات الدول بشأن استراتيجيتها لتحقيق العدالة الاقتصادية طبقا لأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. على سبيل المثال، ما عملت عليه الولايات المتحدة يختلف عما عملت عليه وخططت له المملكة المتحدة بعد عام ٢٠١٨ في التقرير الصادر عن هيئة العدالة الاقتصادية التي اسست عام ٢٠١٦ تمهيدا لخروجها من الاتحاد الاوروبي.[١٧] وكذلك اسكتلندا. [١٨] ومع ذلك تبقى كل التقارير الوطنية تؤكد على اهمية توصيل الاقتصاد بالعدالة عبر تعزيز فرص العمل ذات الأجور الأفضل والأكثر أمانًا، بما في ذلك تعزيز دور النقابات العمالية، وتنظيم الممارسات غير العادلة في سوق العمل، وتعزيز توازن أفضل بين العمل والحياة، والقضاء على فجوات الأجور وفقا للجنس والعرق وغيرهما.

المطلب الثالث: الحقوق الاقتصادية

الحقوق الاقتصادية هي محور قضايا حقوق الانسان، وتصاعد الاهتمام بها مؤخرا الى جانب الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية. واصبحت الحقوق السياسية لا تستقيم من دون ضمان الحصول على الحقوق الاقتصادية والتي محورها الاساس العيش الكريم بما ينطوي عليه من حق الحصول على العمل والحاجات والسلع الاساسية.

النظام الاقتصادي جزء اساس من النظام العام ومحوره الاساس الانسان، ومن دون ان يحصل الانسان على حقوقه لن يتمكن هذا النظام من الاستمرار . ويشير علماء الاجتماع المحدثين الى ضرورة وجود مسافة كافية بين حد الفقر والفاقة والحاجة حتى يستطيع الانسان ان يمارس دوره الاجتماعي والسياسي بشكل جدي. ويمكن القول ان هناك اتجاها للحقوق الاقتصادية الاساسية قوامه: حق العمل، حق العيش الكريم، حق الحصول على السلع الاساسية العامة، والحقوق التأمينية. [١٩]

المبحث الثاني: الحقوق الاقتصادية في عهد الامام علي (ع) لمالك الاشتر

17 - IPPR Commission on Economic Justice, Prosperity and Justice: A Plan for the New Economy (Report), UK, 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/1535639099_prosperity-and-justice-ippr-2018.pdf

18 - Institute for Public Policy Research IPPR / Scotland, Prosperity and Justice: What does the IPPR Commission on Economic Justice mean for Scotland (Report), 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/cej-scotland.pdf

١٩ – تحرير: ممدوح سالم، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعمال الندوة الاقليمية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ط١، ٢٠٠٣، ص ص ٤٧ – ٤٨. https://n9.cl/n0zys

المطلب الاول: الحقوق الاقتصادية عند الامام علي (عليه السلام)

الكثير من الأدبيات تسلط الضوء على التعاون الصادق الذي قدمه الإمام علي (عليه السلام) لأسلافه، فضلاً عن الوضع الحرج أو المعقد للغاية الذي ساد أثناء خلافته، تلك الحالة المحفوفة بالمخاطر التي كان عليه أن يواجهها، والسياسات الاقتصادية والسياسية والإدارية التي انتهجها والقيم الأخلاقية والإسلامية التي تمسك بها حتى في أصعب الظروف. وبالمثل، فإن القيم الاجتماعية والاقتصادية، التي كان الإمام علي (عليه السلام)يعتز بها، لم تحظ باهتمام كاف. ولذلك فان الهدف في هذا المطلب من البحث بيان تلك القيم والافكار الاقتصادية عند الامام علي (عليه السلام) في خطبه واحاديثه.

١- حق الملكية:

حق الملكية من اوسع الحقوق العينية نطاقا بل هو مركز تلك الحقوق وتتفرع عنه جميعا. فمن له حق الملكية على شيء يكون له حق استعماله وحق التصرف فيه. وفي الاسلام تكوين الثروات التي يدخل العمل البشري فيها هي المجال المحدد في الاسلام للملكية الخاصة. لأن العمل اساس الملكية في الاسلام. وما دامت تلك الثروات والاموال مدمجة بالعمل البشري فالعامل يمكنه تملكها وتكون له حقوق التملك من استمتاع وتجارة. [٢٠] وحق التملك حق اصيل مقرر في الاسلام. وآيات القرآن الكريم حاسمة في تقرير هذا الحق، وكذلك ما اقره من أنظمة لا تقوم الا على أساس وجود الملكية، وتؤكد وجود الملكية الفردية، أي حق الأفراد وحريتهم في التملك.[٢١]

فالكثير من آيات القرآن الكريم تشير الى اموال الناس, بما يؤكد اختصاصهم بها، وعدها أموالهم أي ملكاً لهم، يقول الله تعالى: ﴿والذين في أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ . لِّلسَّآئِلِ والمحروم﴾ [٢٢] وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [٢٣].

٢- حق الاجور العادلة:

وضع الإسلام علاقة كاملة بين العامل ورب العمل، سواء كان فردا أو مؤسسة او شركة أو مؤسسة حكومية أو خاصة، اذ كفلت الشريعة الإسلامية كل حقوق العامل لكي يؤدي عمله بكفاءة واقتدار

٢٠ - د. غسان السعد، حقوق الانسان عند الامام علي بن ابي طالب (عليه السلام)، ط٢، ٢٠٠٨ ، ص ٣٣٧.

٢١ - انظر كذلك:

Zehra F. Kabasakal Arat, Economic Rights and Justice in the Qur'an, Human Rights Quarterly, Volume 42, Number 1, February 2020, Johns Hopkins University Press, USA, 2020, P. 13: https://muse.jhu.edu/article/747392/pdf

٢٢ - القرآن الكريم، سورة المعارج الآيات (٢٤، ٢٥).

٢٣ - القرآن الكريم، سورة البقرة ٢٧٨- ٢٧٩.

لتحقيق معدلات إنتاج مرتفعة والتي تعود عليه وعلى المجتمع الذي يعيش فيه بالخير والازدهار. من أهم حقوق العامل في الإسلام "الأجر العادل"، حيث يرفض الظلم بكل أشكاله ويرفض التفاوت الصارخ بين أجور العمال من دون وجود خبرات وكفاءات تستدعي ذلك. قال الرسول صلى الله عليه وآله: "من استأجر أجيراً فليسم له أو فليعلمه أجره"، وأن يدفع إليه الأجر في المواعيد المحددة في العقد من دون تأخير، وهي في العادة كل مدة زمنية يوماً أو أسبوعاً أو شهراً، أو فور الانتهاء من العمل إن كان محدد الكمية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: " أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه"، وقد حذر الرسول من الذين لا يعطون العامل أجره فقال: " وثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة.. وعدَّ منهم رجل استأجر أجيرا فظلمه ولم يوفه أجره".

عد الامام علي عليه السلام هذا الحق من اهم حقوق العمال، اذ يجب ان لا تبخس جهودهم وتستغل حاجتهم للعمل، اذ ورد عنه عليه السلام" اقذر الذنوب ثلاثة، منع الاجير أجره". وتبرز اهمية موضوع الاجور العادلة عند الامام علي عليه السلام. في واقعة ينقل ان الامام عليه السلام اجاب على سؤال احدهم عن سر عند امير المؤمنين من الرسول الاكرم صلى الله عليه وآله وسلم، فقال الامام علي عليه السلام"... ان لعنة الله وملائكته والناس اجمعين على من ظلم أجيراً".(٢٤) ولتحقيق هذا الجانب من العدالة الاجتماعية، كان يأمر الولاة والحكام في عهده من المساواة بين رعاياهم، وحرمان خواصهم، وأقربائهم، من كل حق يمس هذه المساواة، فكتب الامام عليه السلام لأحدهم: " انصف الله وانصف الناس من نفسك، ومن خاصة اهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إن لا تفعل تظلم!! ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده... وليس شيء ادعى إلى تغير نعمة الله، وتعجيل نقمته، من إقامة على ظلم، فإن الله سميع دعوة المضطهدين، وهو للظالمين بالمرصاد".(٢٥)

٣- حق العمل:

العمل والجهد البشري عنصر اساس في عملية الانتاج وشغل حيزا كبيرا من بين مفردات الاقتصاد الاسلامي والفكر الاقتصادي الاسلامي واصبحت له صلة وثيقة بموضوع القيمة. والتطور في العمل هو تطور في عملية الانتاج وان استمراره يعني استمرار الانتاج وتحقيق استدامة التطور والنشاط الانتاجي.

اولى القرآن الكريم لعنصر العمل اهمية كبيرة وانه قيمة عليا. والعمل في المفهوم الاقتصادي الاسلامي الذي يؤكده القرآن الكريم هو العمل الصالح وهو العمل المنتج الذي يعد قرين الايمان. وانفرد الاقتصاد الاسلامي في مفهومه للعمل المنتج بالتركيز على الارتباط بين العمل – كفعل عبادي وليس أي نشاط اقتصادي – وبين تعمير الارض وتطورها او عمارة الارض وهو انجاز يرتبط ببعد آخروي.

---

٢٤ – نقلا عن: د. غسان السعد، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٥.

٢٥ – نقلا عن: هاشم حسين ناصر المحنك، اوضاع الكوفة الاقتصادية في عهد امير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، دار انباء للطباعة والنشر، النجف الاشرف – العراق، ط٢، ٢٠١٣، ص ٤٧.

وعند الامام علي عليه السلام، فأن العمل احد حقوق الانسان بما اولتها الشريعة الاسلامية، اذ يقول الله تعالى في محكم كتابه العزيز (من عمل صالحا من ذكر وانثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة)[٢٦] و (واما من آمن وعمل صالحا فله جزاء الحسنى) [٢٧] ، من خصوصية استمد منها الامام عليه السلام رؤيته للعمل ومنهجه في توسيع وتعميق حقوق العمال

يَكُنْ الامام علي عليه السلام احتراما كبيرا للعمل وبعدة اوجه، اذ يقول عليه السلام "ان الله يحب المحترف الامين". وان الاسلام هو دعوة للعمل وفقا لقول الامام علي عليه السلام لقوله " لأنسبن الاسلام نسبة لم ينسبها احد قبلي: الاسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق، والتصديق هو الاقرار، والاقرار هو الاداء، والاداء هو العمل". ويهتم امير المؤمنين بأهمية العمل في تنمية الذات الانسانية وان يكون الانسان مهتماً بعمله ، اذ يقول عليه السلام"قيمة كل امرئ ما يحسنه" [٢٨]

كما اكد الامام علي عليه السلام على موضوع حرية اختيار العمل. أي للعامل ان يختار العمل الذي يلائم كفاءاته ومهاراته ورغباته. وليس لأحد أن يكرهه على العمل في مجال معين. اذ يقول الإمام عليه السلام: "ولست أرى أن أجبر أحداً على عمل يكرهه". كذلك شغل حق توفير فرص العمل لأبناء الامة اهتمام الامام علي عليه السلام ، ودعا الى تهيأة الظروف المساعدة على توفير فرص العمل للطاقات الجديدة في المجتمع. وتوفير العمل بتهيئة وسائله، اذ قال عليه السلام: "وليكن نظرك في عمارة الأرض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج; لان ذلك لا يُدرك إلا بالعمارة. فإذا شاركت الدولة في أعمار الأرض فقد توفر العمل للعاملين حتماً، وبتوفره توفّر الخراج، والناس كلهم عيال عليه".

٤- التنبيه بخطورة المنافسة غير المشروعة والاحتكار:

حث الامام علي ع على الابتعاد عن المنافسة غير المشروعة والكسب غير المشروع، ويؤكد في احاديثه وخطبه على الناس بأداء اعمالهم ونشاطاتهم بعيدا عن الاحتكار والتنافس غير المشروع وكل ما هو سلبي يتبعه خلل في النشاط الاقتصادي. فيقول عليه السلام" فلا تنافسوا في عز الدنيا وفخرها، ولا تعجبوا بزينتها ونعيمها، ولا تجزعوا من ضرائها وبؤسها، فإن عزها وفخرها الى انقطاعٍ، وان زينتها ونعيمها الى زوالٍ، وضراءها وبؤسها الى نفادٍ، وكل مدة فيها الى انتهاءٍ، وكل حي فيها الى فناءٍ".[٢٩]

---

٢٦ - سورة النحل / الآية ٧٩.

٢٧ - سورة الكهف / الآية٨٨.

٢٨ - الشريف الرضي ، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح ، الدار المصرية، ط٤، ٢٠٠٤، ص٥٠٨ : https://ia600306.us.archive.org/7/items/98472389432/nhj-blagh-ali.pdf

٢٩ - نقلا عن: هاشم حسين ناصر المحنك، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

أما بالنسبة للاحتكار، فيؤكد الامام علي بن ابي طالب عليه السلام الى عدم جوازه، ويحذر من تداعياته وخطورته على الناس، ونصح الحكام بخطورة هذا الموضوع وأوصاهم بالتجار واصحاب الصناعات والتحذير من تداعياته الخطيرة، ويقول عليه واله الصلاة والسلام: " ثم استوصِ بالتجار وذوي الصناعاتِ، وأوص بهم خيراً: المُقيمِ منهمْ والمضطربِ بمالهِ، والمترفق ببدنهِ، فإنهم موادُّ المنافعِ، وأسبابُ المرافقِ، وجُلابُها من المباعِدِ والمطارح، في برك وبحرك، وسهلك وجبلك .."، ويضيف " واعلم مع ذلك ان في كثير منهم ضيقا فاحشا، وشحا قبيحا، واحتكار للمنافع، وتحكما في البياعات وذلك باب مضرة للعامة".[٣٠]

المطلب الثاني: الحقوق الاقتصادية في عهد الامام علي(ع) لمالك الاشتر

عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر وثيقة اسلامية تتسم بأنها غطت بنوده جوانب عدة منها الادارية والانسانية والقانونية وادارة الحكم والعلاقة بين الحاكم والمحكومين. ووردت فيه بنوداً ونصوصاً وضحت القيم والتعاليم المتعلقة بالأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقدر تعلق البحث بالشؤون الاقتصادية بالحقوق الاقتصادية والعدالة الاقتصادية وعناصرها ومبادئها، سيقتصر على البحث عليها فقط .

مالك بن الحارث النخعي المشهور بالأشتر [٣١] المتوفى سنة (٦٥٧ ميلادية – ٣٧ هـ) من رفقاء الامام علي عليه السلام والاكثر ولاء له، وكان من مقاتلي العرب الاشداء. اعتنق الاسلام في عهد النبي "صلى الله عليه وآله وسلم". تم تعيين مالك الأشتر واليًا لمصر عام (٦٥٨ م – ٣٨ هـ) وعند تعيينه كتب الإمام علي عليه السلام رسالة طويلة إليه يشرح فيها المبادئ الإسلامية للإدارة والعدالة. وكان من الممارسات المعتادة في ذلك الوقت أن يتم تسليم رسالتين تحتويان على تعليمات: الاولى الى الحاكم، والأخرى لأهل الولاية او المنطقة التي تم فيها انتداب الحاكم. وتضمنت الرسالة الموجهة الى الاشتر مبادئ وقيم عدة تجسد مضامين الحقوق الاقتصادية ومبادئ وعناصر العدالة الاقتصادية التي يتم البحث والدراسة حولها في العصر الراهن. فالأمام علي عليه السلام اسند لمالك الاشتر صلاحيات عدة. ويمكن تصنيف البعض منها على انها سياسيات اقتصادية وهي:[٣٢]

- جباية الخراج لتمويل خزينة الدولة الاسلامية (وهو قريب لما يعرف بالوقت الحاضر تحصيل الضرائب والرسوم لتمويل ايرادات الخزينة).
- عمارة الارض وعمارة البلاد: وهو ما عرف العصر الحديث بالتنمية الاقتصادية وسياساتها التي تعتمدها الدول والحكومات لتعزيز رفاهية شعوبها وامنهم الاقتصادي.

---

٣٠ – المصدر نفسه، ص ٣٨.

٣١ – تسمية "الأشتر" بالعربية ، أي مقطوع أو ممزق أو ممزق. حصل على لقب "الأشتر" من ندبة معركة تلقاها على جفنه السفلي خلال معركة اليرموك. بعد معركة صفين. اشتهر بدفاعه العنيف والثابت عن الإسلام. على الصعيد الشخصي ، كان تقياً جداً ويتقي الله تعالى.

٣٢ – عهد الامام علي ع لمالك الاشتر ، ص ٥

على المستوى الاقتصادي، وقدر تعلق الامر بالحقوق الاقتصادية والعدالة الاقتصادية، يمكن القول ان العهد تضمن عدة مضامين تُصنف ضمن الحقوق الاقتصادية. ويمكن ايجازها بالآتي:

١– العدالة ومواجهة الطبقية :

أعطى الإمام علي عليه السلام أهمية قصوى لجباية الزكاة، ليس لأنها كانت مصدر دخل يعتمد عليه، ولكن لأن المستفيدين الأساسيين منها كانوا فقراء ومحتاجين. وكانت رفاههم دائمًا قريبة من قلبه. وفي حين أن حماية الإسلام جزء من العقيدة، فأن رفاهية الناس وازدهارهم بصرف النظر عن كونهم مسلمين او غير ذلك، من خلال محاربة الفقر كانت مهمة الحاكم العادل. يبدو لنا أنه في رأي الإمام علي عليه السلام، لا ينبغي للدولة الإسلامية أن تفرق بين المسلمين وغير المسلمين ، ويجب معاملة الاثنين بإنصاف وعدل. اذ ينصح الامام علي عليه السلام مالك الاشتر: "أشعر قلبك الرحمة للرعية والمحبة لهم، واللطف بهم، ولا تكونن عليهم سبعا ضاريا تغتنم اكلهم، فأنهم صنفان: اما اخ لك في الدين، او نظير لك في الخلق ...".[٣٣] فالعدل والانصاف يعزز دور كل فئات المجتمع ويعزز ارتباطاتها اذ لا غنى عن اي فئة او طبقة في المجتمع عن الاخرى. ففي جزء اخر من الرسالة يؤكد عليه السلام: " واعلم ان الرعية طبقات لا يصلح بعضها الا ببعض، ولا غنى ببعضها عن بعض: فمنها جنود الله ومنها كُتَّابُ العامةِ والخاصةِ، ومنها قُضاةِ العَدْلِ، ومنها عُمالُ الانصافِ والرفقِ، ومنها اهل الجِزيةِ والخَرَاجِ من اهل الذِّمَّةِ وَمُسْلِمَةِ الناس، ومنها التجار واهل الصناعات ومنها الطبقة السفلى من ذوي الحاجة والمسكنةِ، وكلٌّ قد سمى الله لهُ سهمه".[٣٤]

٢– المساواة الاقتصادية

كان الامام علي عليه السلام على دراية كبيرة بشؤون الحكم والحكام في مصر وغيرها من الولايات في الدولة الاسلامية، ويعرف جيدا مديات عدم المساواة في منح الحقوق للرعية. اذ يُكرِم الحاكم اهله اقاربه واصدقاءه على حساب اصحاب الحق والمستحقين، وان هذه المعاملة قادت الى اضطرابات سياسية واقتصادية واجتماعية. ولذلك حذر الامام عليه السلام مالك الاشتر من الوقوع في فخ المحسوبية. وينصح مالك الاشتر بالآتي: " أنصِفِ الله وأنصفِ الناس من نَفسكَ، ومن خاصَّةِ أهلك، ومن لك فيه هوى من رعيتك، فإنك إلّا تَفْعَلْ تَظلِمْ! وَمَنْ ظلَمَ عِبّادَ الله كان الله خصمهُ دون عبادهِ، ومنْ خاصمه الله أدحض حُجَّتهُ، وكان لله حربا حتى يَنْزِع او يتوب. وليس شيء ادْعى الى تغيير نعمة الله وتعجيل نقمته من اقامةٍ على ظلمٍ، فإن الله سميعٌ دعوةَ المضطهدين وهو للظالمين بالمرصادِ".[٣٥] وفي جزء أخر من العهد يؤكد عليه السلام على مبدأ الانصاف والعدل ايضا، اذ ينصح ابن الاشتر بالآتي: "وليكن أحب الامور أليك أوسطها في الحق، واعمُّها في العدلِ،

٣٣ – عهد الامام علي عليه السلام لمالك الاشتر، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
٣٤ – المصدر نفسه ، ص ٢٧.
٣٥ – المصدر نفسه، ص١٩.

وأجمعها لرضى الرعيةِ، فإن سُخط العامةِ يُجحِفُ برضى الخاصةِ، وإن سُخطِ الخاصةِ يُغتفر مع رضى العامةِ، وَأَقلَّ معونةً لهُفي البلاء، وأكره للإنصافِ ...".[٣٦]

٣- مواجهة الفقر ومساعدة الفقراء

اعتاد الفقراء والمحرومون على لفت انتباه الإمام علي عليه السلام، واحتلوا مكانة مركزية في خطبهِ وأفعالهِ وسياساتهِ. وهو نفسه عليه السلام عاش حياة تميزت بسمات الفقر الحقيقية. كان همه الأساس هو رفاهية عدد كبير من الناس وليس رفاهية قلة. أراد الإمام علي عليه السلام أن يدرك ذلك من خلال دور استباقي للحكومة. لقد أراد عليه السلام أن تعمل حكومته من أجل رفاهية الناس ليس بقصد كسب حسن نيتهم ، والتي ستتبع ذلك تلقائيًا ، ولكن لإرضاء الله تعالى بأن يكون ترتيب الإنفاق العام الإلهي لصالح الفقراء والمحتاجين. ولابد من التذكير هنا بالآية القرآنية (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ).[٣٧] واوصى الامام عليه السلام بطبقة المحتاجين والفقراء والمساكين، اذ قال: " الله الله في الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم، من المساكين والمحتاجين وأهل البؤسى والزَّمْنَى فإن في الطبقة قانعا وَمُعتراً، واحفظ لله ما آستحفظك من حقه فيهم، وأجعل لهم قسما من بين مالك، وقسما من غلات صوافي الاسلام في كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذي للأدنى، وكل قد استرعيت حقه، فلا يشغلنك عنهم بطرٌ..". [٣٨]

وفي اطار الهدف نفسه، اوصى الامام علي عليه السلام بإجراءات اخرى على مستوى امور اقتصادية اخرى تتعلق بمنع الاحتكار وطريقة جباية الخراج وعمارة الارض او ما يُعرف اليوم بالتنمية الاقتصادية. على مستوى الاحتكار، اوصى عليه السلام مالك بن الاشتر بتوصيات من شأنها ان تمنع احتكار القلة والاستفراد بالمنافع على حساب عامة الناس اذ اكد: " واعلم أن في كثير منهم ضيقا فاحشا، وشحا قبيحا، واحتكارا للمنافع، وتحكما في البياعات، وذلك باب مضرةٍ للعامَّة، وعيبٌ على الولاةِ، فأمنع من الاحتكار، فإن رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم- منع منهُ. ولكن البيع بيعا سمحا: بموازين عدل، وأسعارٍ لا تُجحِفُ بالفريقين من الْبائعِ والمبتاعِ". [٣٩]

وعلى مستوى جباية الخراج (النظام الضريبي) وعمارة الارض، اوصى الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام بأن تكون جباية الخراج وهدفه هو عمارة الارض او التنمية الاقتصادية لما فيه خير الامة والعباد، وان يكون الخراج مقابل خدمات وتنشيط للقطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعات والتجارة لتوفير فرص العمل. اذ اوصى عليه السلام مالك الاشتر بـ " وتفقد امر الخراج بما يصلح أهلهُ، فأن في صلاحهِ وصلاحهم صلاحا

---

٣٦ – المصدر نفسه ، ص٢٠.
٣٧ – سورة التوبة/ الآية ٦٠.
٣٨ – عهد الامام علي لمالك الاشتر، مصدر سبق ذكره ، ص٤٤.
٣٩ – المصدر نفسه، ص٤٢.

لمن سواهم، ولا صلاح لمن سواهم الا بهم، لان الناس كلهم عيال على الخراج وأهله. وليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لان ذلك لا يُدرك الا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد، واهلك العباد، ولم يستقم امره الا قليلا، فأن شكوا ثقلاً او علةٍ، او انقطاع شرب، او بالةٍ، او احالة ارضٍ، او اغتمرها غرق، او اجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به امرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فأنهُ ذخر يعودونَ به عليك في عمارة بلادك..". (٤٠)

٤- الاجور العادلة

اجاز الاسلام للأفراد حرية التصرف والتعاقد بجهودهم عن طريق حرية العمل، كما اجاز لأرباب العمل حرية التعاقد والتصرف مع العمال في ضوء الاحكام الاسلامية. وحرية العمل اصل من اصول الاقتصاد الاسلامي واساسها هو ان الناس يحتاج بعضهم الى خدمات بعض ولابد لتحصيلها من دفع العوض لقاء منافعها والاصل ان يكون العوض مساويا لمقدار النفع. فالعامل يبيع قوة عمله في حدود ما يحقق له دخلا يجده ملائما ان يبذل قوة عمله من اجله. ونقطة التقاء هدف العامل مع صاحب العمل هي التي تحقق ثمن العمل (الاجر) وهو الثمن العادل.(٤١) ويقول النبي الاكرم ﷺ" من أستأجر أجيرا فليسمّ له أجره".

الامام امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام لم يخرج من هذا الاطار الذي رسمه الاسلام لموضوعة العمل والاجور وانصافها في الحقوق. وفي اطار الحديث عن حقوق الطبقة العاملة وأنصاف افرادها، يوصي الامام علي عليه السلام مالك الاشتر بـ "...ثم اعمل فيهم بالأعذار الى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية احوج الى الانصاف من غيرهم، وكل فأعذر الى الله في تأدية حقه أليهِ..". (٤٢)

الخاتمة

ركز الاقتصاد تقليديًا على تحليل الإنتاج والاستهلاك أكثر من تركيزه على تقييم عدالة النتائج الاقتصادية في ضوء الحقوق الاقتصادية للإنسان. ومع ذلك، فان العدالة الاقتصادية هي قيمة مهمة للأفراد والمجتمعات، والندرة تعني أنه لا يمكن إشباع كل الرغبات. وقد يولّد النظام الاقتصادي درجة عالية من عدم المساواة نتيجة الاخلال في منح الحقوق. يرى الكثير أن عدم المساواة نتيجة حتمية أو مرغوبة للسلوك الاقتصادي العادي. في حين يرى آخرون أن درجة عدم المساواة الاقتصادية في مجتمع اليوم غير مقبولة أخلاقياً.

الدين الاسلامي الحنيف ضمّن حقوق الانسان الاساسية ودعا الى عدم التعدي عليها بآيات محكمات ومنها الحقوق الاقتصادية بهدف احقاق العدالة، وهو ما يعرف اليوم بالعدالة الاقتصادية. وكذلك الحال

٤٠ – المصدر نفسه ، ص ص٣٧-٣٨.

٤١ – د. باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الاسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت – لينان، ٢٠٠٦، ص١٤٣ .

٤٢ – عهد الامام علي لمالك الاشتر، مصدر سبق ذكره ، ص ص٤٦ – ٤٧.

مع السنة النبوية، فالنبي الاكرم محمد بن عبد الله "صلى الله عليه وآله وسلم" اكد على الحقوق الاقتصادية من بين الحقوق العامة للإنسان.

الحال ينطبق ايضا مع الامام علي بن ابي طالب عليه السلام. الذي وضع، عبر مجموعة من الخطب والاحاديث والرسائل الموجهة للحكام في الولايات، والواردة في نهج البلاغة وعهده لمالك الاشتر وغيرها، يؤكد على الوفاء بالحقوق العامة للإنسان وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والعدل والانصاف في منحها من قبل الحاكمين تجاه العباد (افراد الامة في المجتمع الاسلامي)، ومن قبل الافراد تجاه بعضهم البعض الامر الذي يسهم في تحقيق عمارة الارض او ما يُعرف بالتنمية الاقتصادية التي تنعكس ايجابيا على رفاهية المجتمع ككل، وهو ما يماثل متضمنات مفهوم العدالة الاقتصادية التي بدأ الاهتمام بها مؤخراً. ومن هنا تتحقق فرضية البحث.

الحقوق الاقتصادية للإنسان والتأكيد عليها في اطار المنظومة القيمية الاسلامية بشكل عام، وما ورد عن الامام علي ع على وجه الخصوص هو امر مهم ويمكن ان يكوّن رؤية للحكومات والانظمة السياسية للاسترشاد بها والمزاوجة بينها وبين الافكار الحديثة حول الحقوق الاقتصادية وتجسيدها في اطر تشريعية وتنظيمية وسياسية لضمان الوصول الى افضل تطبيق لسياسات العدالة الاقتصادية بما يحقق نوعاً من المساواة في توزيع الثروات والموارد ورفع الحيف عن الشعوب للوصول الى الرفاهية المنشودة.

المصادر:

القرآن الكريم

اولا: المصادر العربية والمترجمة

المعاجم

١/ جميل صليبيا ، المعجم الفلسفي ج٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢.

الكتب:

١/ باسم علاوي عبد الجميلي، العمل في الاقتصاد الاسلامي، دار الكتب العلمية، بيروت – لينان، ٢٠٠٦.

٢/ السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، كتاب التعريفات، دار احياء التراث العربي للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣.

٣/ الشريف الرضي ، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالح ، الدار المصرية، ط٤، ٢٠٠٤:https://ia600306.us.archive.org/7/items/98472389432/nhj-blagh-ali.pdf

٤/ صموئيل فريمان (تحرير)، اتجاهات معاصرة في فلسفة العدالة: جون رولز نموذجاً، ترجمة : فاضل جكتر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت ، ٢٠١٥.

٥/ علي عبود المحمداوي د، الفلسفة السياسية: كشف لما هو كائن وخوض في ما ينبغي للعيش معا، دار ومكتبة عدنان (بغداد) واخرون، ط ١ ، ٢٠١٥.

٦/ غسان السعد، حقوق الانسان عند الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، ط٢، ٢٠٠٨.

٧/ هاشم حسين ناصر المحنك، اوضاع الكوفة الاقتصادية في عهد امير المؤمنين الامام علي بن ابي طالب عليه السلام، دار انباء للطباعة والنشر، النجف الاشرف – العراق، ط٢، ٢٠١٣.

٨/ ممدوح سالم، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعمال الندوة الاقليمية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان العربية، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ط١، ٢٠٠٣https://n9.cl/n0zys،

المصادر الانكليزية:

REPORTS

1/ United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Social Justice in an Open World: The role of the United Nations, New York, 2006.

2/ Institute for Public Policy Research IPPR / Scotland, Prosperity and Justice: What does the IPPR Commission on Economic Justice mean for Scotland (Report), 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/cej-scotland.pdf

3/ IPPR Commission on Economic Justice, Prosperity and Justice: A Plan for the New Economy (Report), UK, 2018, https://www.ippr.org/files/2018-08/1535639099_prosperity-and-justice-ippr-2018.pdf

BOOKS:

1/ Adam Hayes Economic Justice, Investopedia , 2020, https://www.investopedia.com/terms/e/economic-justice.asp

2/ Guideline on Equal Employment Opportunity in Indonesia, Ministry of Manpower and Transmigration, Republic of Indonesia, 1 edition, ILO Jakarta Office, 2005.

3/ Matthias Lenning, The concept of justice in the history of economic thought, University of Frankfurt, Germany, 2011. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1855801#

4/ Sandro Galea, On economic Justice, Boston University School of Public Health, 2017. https://www.bu.edu/sph/news/articles/2017/on-economic-justice/

5/ Guillermina Jasso, Clara Sabbagh, and Kjell Y. Törnblom, DISTRIBUTIVE JUSTICE, New York University, University of Haifa, ETH Zurich, March 2015, https://www.researchgate.net/publication/297713848_Distributive_Justice

6/ Jonathan D. Ostry, Andrew Berg, Charalambos G. Tsangarides, Redistribution, Inequality, and Growth, IMF, April 2014. https://www.imf.org/external/pubs/ft/sdn/2014/sdn1402.pdf

7 / United States Catholic Bishops, Economic Justice for All: Pastoral Letter on Catholic Social Teaching and the U.S. Economy, Washington, D.C, 1997 .

8/ Edward J. O'Boyle, THE LEGACY OF SOLIDARIST ECONOMICS IN THE UNITED STATES, Mayo Research Institute, USA, https://www.mayoresearch.org/files/JESUIT%20LEGACY%20jul%2030%202015.pdf

RESEARCHS:

1/ Edward J. O'Boyle, Principles of Economic Justice: Marketplace and Workplace Applications, Forum for Social Economics, Volume 34, Numbers 1 and 2, Fall 2004, Spring 2005. https://www.researchgate.net/publication/23961969_Principles_of_Economic_Justice_Marketplace_and_Workplace_Applications .

2/ Mubyarto, Social and economic Justice, Bulletin of Indonesian Economic Studies, Vol. 20, issue 3, 1984, p 36: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/00074918412331334682

3/ Colleen Lundy Katherine van wormer, Social and economic justice, human rights and peace The challenge for social work in Canada and the USA, International Social Work journal, the International Association of Schools of Social Work (IASSW), the International Council on Social Welfare (ICSW) and the International Federation of Social Workers (IFSW), Sage publications, Volume 50 Issue 6, November 2007. https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/0020872807081899

4/Robert Nozick, Distributive Justice, Philosophy & Public Affairs, Vol. 3, No. 1 (Autumn, 1973), Wiley Subscription Services, Inc., USA. https://www2.southeastern.edu/Academics/Faculty/jbell/distributivejustice.pdf .

5/ Anthony Scaperlanda, Matters of Economic Justice, Review of Social Economy, , Volume 57, Issue 4, Association for Social Economics, Taylor & Francis, Ltd., USA, 1999: https://www.jstor.org/stable/29770031?seq=1

6/ Zehra F. Kabasakal Arat, Economic Rights and Justice in the Qur'an, Human Rights Quarterly, Volume 42, Number 1, February 2020, Johns Hopkins University Press, USA, 2020. https://muse.jhu.edu/article/747392/pdf